

تلاحق الأزمات الدولية وراء ارتفاع التضخم

الجمعة ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١

ظل العالم متأثراً بأزمة كورونا لفترة ليست بالقصيرة، والتي أثرت على جانب الطلب بشكل واضح، الأمر الذي أحدث انخفاضاً في الطلب على العمالة والخدمات، وخاصة سلاسل الإمداد، وعندما تحسنت الظروف في العالم ليتحسن معها الطلب جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، تلاحقت الأزمات واحدة تلو الأخرى، لتحدث ضغطاً واضحاً على الأسعار، وهو ما يعد منشأ حالة من التضخم المصحوب بالركود.. التضخم مصطلح يعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار لكافة السلع والخدمات، بما يجعل القيمة الشرائية للعملة تنخفض، أو بمعنى أكثر بساطة فإن المائة جنيه التي كانت تشتري مستلزمات كثيرة بعد التضخم يمكنها شراء نصف ما كانت تشتريه قبل ارتفاع الأسعار، والذي ينتج عنه زيادة في معدلات التضخم.

وهناك أسباب عديدة للتضخم العالمي الحالي، ومنها أزمة الطاقة في الصين والتي خفضت الإنتاج لأكثر من النصف، وأزمة الرقائق الإلكترونية، والتي ساهمت في خفض إنتاج السيارات والأجهزة الكهربائية والاتصالات والكمبيوتر، وأزمة نقل وشحن غير مسبوقه دولياً، وأزمة نقل داخلي في دول قارية مثل أمريكا، وارتفاع سعر الغاز الطبيعي لأكثر من ٤٠٠% .. وإذا ذهبنا إلى الأرقام الرسمية المصرية، فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية بنسبة ٨% لشهر سبتمبر ٢٠٢١ مقابل ٣.٣% لنفس الشهر من العام السابق.

وأضاف الجهاز أن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية ارتفع إلى ٦.٦% في سبتمبر من ٥.٧% في أغسطس، وارتفع التضخم الأساسي بمصر إلى ٤.٨% في سبتمبر على أساس سنوي، من ٤.٥% في شهر أغسطس، بحسب بيانات للبنك المركزي المصري.

ويرى الخبراء أن حلول مواجهة التضخم على المستوى الفردي ليست كثيرة ويمكن تلخيصها في ضرورة شراء الاحتياجات الهامة في الوقت الحالي، قبل موجة الزيادات السعرية المرتقبة، والاعتماد على فكرة الشراء بالتقسيط في الوقت الحالي، وعدم ربط الشهادات البنكية لفترة طويلة.